(التعريف والنقد)

دراسة في بحث :
مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء

الدكتور محمد حسن عواد

مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء بحث يقع في ست صفحات أعده الدكتور جميل علوش، ونشره في المجلة الثقافية الصادرة عن الجامعة الأردنية في العدد الحادي والعشرين سنة ١٩٩٠م وقد طالعت هذا البحث، وأدمت النظر فيه، ووقفت على طائفة من الهنات فرطت من الباحث، رأيت تقييدها مظاهرة للباحث وتعضيداً له لبلوغ الحقيقة. وقد سرت في رصد هذه التعاليق على نهج لايتخلف قائم على سوق ماقاله الباحث أولاً ثم تقييد ماعَنّ لي من ملاحظ .

صدَّرَ الباحث بحثه بمقدمة قصيرة قال فيها: «يقول المؤرخون وعلماء اللغة: إن النحو من العلوم التي نضجت واحترقت. يعنون بذلك أنه بلغ الغاية في الكمال والإتقان، فلم يعد بحاجة إلى مزيد من التحليل والتعليل، ولا إلى فضل تتبع واستقصاء ويترتب على قولهم هذا أن لافائدة من الكتابة في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

النحو، ولا جدوى من إنفاق الوقت في تتبع قضاياه، وإنعام النظر في مسائله»[١]. ويبدو أن الباحث قد قَوَّل النحاة مالم يقولوا، وَحَمَّلهم مالم يحتملوه. فقوله: «أن لافائدة من الكتابة في النحو...» الخ طرح للاجتهاد، وإغلاق لباب النظر في العلوم، وما أحسب أحداً من النحاة قال بذلك. يقول الأستاذ أمين الخولي: «فإني لم أرَ للنحاة – فيما قرأت – مجاهرة بإقفال باب الاجتهاد النحوي، بل رأيت لهم غير ذلك. إنهم يذمون التقليد في النحو. ويقول ابن الأنباري في بيان فائدة أصول النحو: إنها التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»[٢]. ويسوق الاستاذ الخولي طائفة أخرى من الأدلة تؤكد أن النحاة يعضدون الاجتهاد في النحو، ويحثون عليه[٣].

وبعد أن فرغ الباحث من مقدمته القصيرة، أخذ يعجب من رفع تابع المنادى المفرد المعرفة حملاً على الظاهر لأن «من المعروف أن الاسم المبني يعرب تابعه حملاً على المحل لاعلى اللفظ أما أن يكون مبنياً فتتبعه صفته على اللفظ لا على المحل. فهذا من العجب العجاب الذي لايكاد يصدق»[٤]. وليس في الأمر مايثير العجب بله العجاب إذا ماأردنا الوقوف على جملة ماأورده النحاة في تفسير ظاهرة رفع تابع المنادى المفرد المعرفة. ذلك لأنهم يعتقدون أن المبني قسمان: منه ماهو متوغل في البناء، وهو مايعرف بالبناء

(١) البحث : ص ٨٣ .

(٢) مناهج تجديد : ٧٠ – ٧١ .

(٣) انظر مناهج تجديد ٧٠، ٧١، ٧٤ .

(٤) البحث : ص ٨٣ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الأصلي، ومنه ماهو دونه، وهو مايعرف بالبناء العارض. فأما الضرب الأول فلم يُجَوّزوا فيه الاتباع على ظاهر اللفظ، بخلاف الضرب الثاني فقد جَوَّزوا فيه ذلك. ومن هذا الضرب الثاني تابع المنادى المفرد المعرفة، ونعت اسم لا النافية للجنس في وجه من وجوه إعرابه. يقول الشيخ عثمان النجدي وإنما جاز إتباع أي وصف لها في حركة بنائها لأنه عارض، والحركة الحادثة بمجيء النداء شبيهة بحركة الإعراب الحادثة بمجيء العامل. ونظير هذا نعت اسم لاالمبني معها، فإنه يجوز فيه النصب إتباعاً لفتح اسم (لا) عند بعضهم نحو : لارَجُلَ صالحاً محروم. وقد أشار إلى ذلك العلامة ابن هشام في «مغني اللبيب» . فقال في الجهة السادسة من الباب الخامس مانصّه: «وأمّا لارجلَ ظريفاً، فإنه عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع انتهى بخلاف حركة البناء فإنه لايجوز اتباعها لعدم الشَّبَه المذكور»[1] وهذا الذي ساقه الشيخ عثمان هو ماعناه سيبويه حين قال: «ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلم لايكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدثَ؟ قال: مِنْ قِبَل أن كلّ اسم مفرد في النداء مرفوع[2] أبداً. وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً. فلما اطرد الرفع[3] في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته»[4]. فسيبويه يحاول تفسير ظاهرة بناء المنادى المفرد المعرفة بإقامة ضرب من الموازنة بين ماهو متوغل في البناء وبين ماهو عارض، بدليل ماسلف من كلامه في «أمس»، وبدليل قوله: «ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما

(١) رسالة أي المشددة: ص ٤٠، وانظر مغني اللبيب: ٥٧٣، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٩ .

(٢) قوله: مرفوع يريد به «مبني» كما سيأتي تفصيل ذلك خلافاً للباحث .

(٣) يريد به البناء. كما سيأتي تفصيل ذلك .

(٤) الكتاب: ١/ ٣٥٤، طبعة الأعلمي. بيروت .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

واحد»[١]. كذلك يقدم سيبويه تفسيراً آخر يفسر فيه حمل تابع المنادى المفرد المعرفة على الظاهر باطراد بناء المنادى حتى صار بمنزلة المعرب المرفوع. ويؤكد صحة هذا الفهم لكلام سيبويه ماساقه المبرد في «المقتضب»[٢]، وابن الخشاب في «المرتجل»[٣]، وابن يعيش في «شرح المفصل»[٤]. ويبدو أن هذا التفسير الذي قدمه سيبويه وأطبق عليه النحاة فيما بعد، لم يحظ بالقبول عند الباحث. قال الباحث: «إنَّ كثرة ورود المنادى المبني على الضم على هذه الصورة أباحت للنحاة اعتبار ضمته حركة رفع، هو قول لايتسق مع قواعد المنطق السديد»[٥]. وقال في موضع آخر«وهذا التسويغ غير مقبول البتة، لأن المبني يبقى مبنياً مهما كثر استعماله»[٦] وللباحث الحق في رفض هذا التسويغ، ويبقى عليه أن يقدم تفسيراً جديداً مقبولاً لاينتقض. فماذا عند الباحث من بدائل؟. يقول الباحث: «إن كثرة ملاحظتي للمنادى المبني على الضم تجعلني أقرر عن يقين أن المنادى هذا لابد أن يكون مرفوعاً»[٧]. ورفع المنادى المفرد المعرفة، هو رأي الكوفيين واختيارهم– باستثناء الفراء–، كما صرح بذلك ابن الأنباري[٨]، وكما أشار الباحث نفسه[٩]. غير أن شيئاً فات الباحث، وهو أن المنادى المفرد المعرفة إذا كان مرفوعاً فلماذا سقط منه

(١) الكتاب: ١/ ٣٥٤ .
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٧ .
(٣) انظر المرتجل: ١٩٤ .
(٤) انظر شرح المفصل ٢/ ٣ .
(٥) البحث: ص ٨٤ .
(٦) البحث: ص ٨٤ .
(٧) البحث: ص ٨٤ .
(٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٣ .
(٩) البحث: ص ٨٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التنوين من غير موجب في مثل يازيد، ويا دار، ويا محمد؟ لم أقع على شيء من التفسير عند الباحث لهذه الظاهرة مما يجعل القول برفع المنادى قولاً منتقضاً مدفوعاً. يضاف إلى ذلك أن الباحث قَوَّلَ سيبويه مالم يقل، وجعله على رأس القائلين برفع المنادى المفرد المعرفة.

قال الباحث: «المنادى هذا لابدَّ أن يكون مرفوعاً. وكذلك يبدو من تتبع أقوال كثيرين من النحاة، وعلى رأسهم سيبويه. فهو يتجاهل البناء على الضم، ولا يذكر إلا الرفع فيقول: والمفرد رفع. ويقول: فرفعوا المفرد قبل وبعد وموضعهما[١] واحد»[٢]. وأحسب أن الباحث وهم في نسبة إعراب المنادى المفرد المعرفة إلى سيبويه، وغره قوله«مرفوع» وقوله «ورفعوا»، لأن الرفع في سياق سيبويه يراد به البناء، والمرفوع يراد به المبني. فسيبويه «اختار البناء وعبر عنه بعلامات الإعراب»[٣]. علماً بأن «الرفع عنده علامة إعراب لابناء، ولكنه استعملها هنا دليلاً على البناء، لأن المنادى المفرد مبني على مايرفع به»[٤]. والدليل الأول على أنه أراد البناء والمبني، أنّه شبه المنادى المفرد المعرفة بقبل وبعد، وهما ظرفان مبنيان منقطعان عن الإضافة. والدليل الثاني: أنه أقام موازنة بين المنادى المفرد المعرفة المبني، وبين أمسِ. وانتهى إلى أن الأول مبني بناء عارضاً لاكبناء أمس. قال: «فلمَ لايكون كقوله: لقيته أمسِ الأحدثَ؟ قال: من قبل أنَّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً. وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً»[٥] وقد فَصَّل ابن يعيش هذه المسألة،

(١) وقع عند الباحث: وموضعها. والصواب ماأثبتناه.

(٢) البحث ص ٨٤، والكتاب: ١/ ٣٥٤ .

(٣) ظاهرة النداء في العربية: ١٤٨ .

(٤) ظاهرة النداء في العربية: ١٤٨ حاشية رقم ٣ .

(٥) الكتاب: ١/ ٣٥٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وساق كلام سيبويه بصورة أوضح وأقرب إلى الإفهام.[١] والدليل الثالث: إجازة سيبويه في تابع المنادى المفرد المعرفة الرفع حملاً على الظاهر، والنصب حملاً على المحل مما يدل على أنه أراد بالرفع البناء خلافاً للباحث، قال سيبويه: «أرأيت قولهم: يازيد الطويل. علام نصبوا الطويلَ. قال: نُصبَ لأنه صفة لمنصوب... فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو؟. إذا قال: يازيدُ الطويلُ. قال: هو صفة لمرفوع»[٢]. فقوله: صفة لمنصوب، أي منصوب المحل. وقوله: صفة لمرفوع، أي لمبني على مايرفع به. ويقوّي مانذهب إليه من أن سيبويه أراد البناء والمبني، أن المبرد استخدم الرفع والمرفوع في موطن البناء والمبني، علماً بأن له قولاً صريحاً بأن المنادى المفرد المعرفة مبني. يقول المبرد «فإنْ نعتَّ مفرداً بمفردٍ فأنت في النعت بالخِيار، إنْ شئتَ رفعته، وإن شئت نصبته. تقول: يازيدُ العاقلُ أقبلْ، وياعمرُو الظريفُ هَلُمَّ. وإنْ شئتَ قلت: العاقلَ والظريفَ. أما الرفع، فلأنك أتبعته مرفوعا»[٣]. فتأمل قول المبرد أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً. ولو ذهبنا مذهب الباحث لقلنا: إنّ المبرد من القائلين برفع المنادى المفرد المعرفة على النحو الذي ذهب إليه الكوفيون، ولكن سرعان مايتهاوى هذا الظن حين يعلن المبرد إعلاناً صريحاً غير قابل للبس «فإنْ كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم»[٤]. وهذا كله دال على أن المبرد ومن قبله سيبويه يغرفان من مَعينٍ واحد، وأنهما ارادا بالرفع والمرفوع البناء والمبني، أي يبنى المنادى المفرد المعرفة على مايرفع به، كما تقدم .

والدليل الرابع على أن سيبويه أراد بالرفع والمرفوع البناء والمبني ماساقه

(١) انظر شرح المفصل: ٢/ ٣ .

(٢) الكتاب: ١/ ٣٥٤ .

(٣) المقتضب: ٤/ ٢٠٧ .

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٠٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من تعليل لرفع تابع المنادى المفرد المعرفة. قال: «فلما اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة مايرتفع بالابتداء، أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته»(١). فلو أراد بالرفع ماأراده الباحث لم يحتج إلى القول «صار عندهم بمنزلة مايرتفع بالابتداء أو بالفعل». يضاف إلى ماتقدم أن التعليل الذي ساقه سيبويه في رفع تابع المنادى المعرفة، هو التعليل الذي ساقه المبرد في «المقتضب»(٢). وابن الخشاب في «المرتجل»(٣)، وابن يعيش في «شرح المفصل»(٤)، وهؤلاء جميعاً صرحوا ببناء المنادى المفرد المعرفة مما يجعل سيبويه مريداً ما أرادوه ولكن اختلف في وجه التعبير. ولو كان سيبويه من القائلين برفع المنادى المفرد المعرفة على الوجه الذي ساقه الباحث لما عدمْنا من أشار إلى ذلك من النحاة. فالمنادى المفرد المعرفة إذن عند سيبويه مبنيٌّ لامعرب. وإذا كان الباحث قد اختار الإعراب فاختياره جارٍ على مذهب الكوفيين– باستثناء الفراء– كما تقدم–. وقد رأينا– فيما سلف– أن من ثغرات هذا الاختيار سقوط التنوين من غير موجب في مثل: يازيدُ. يضاف إلى ذلك أن الباحث لم يثبت على هذا الرأي ثباتاً تاماً– فيما بعد– بل أجاز في المنادى المفرد المعرفة إذا كان مقطوعاً عن التابع أن يكون مبنياً، وأصرَّ على أن يكون مرفوعاً إذا كان موصولاً بالتابع. قال الباحث: «والذي يبدو لي من مجمل ماقرأت في هذا الموضوع أن لاشيء يمنع كون المنادى المفرد مبنياً على الضم– كما يرى البصريون– إذا لم يتصل به تابع من التوابع»(٥). وقال

(١) الكتاب: ١/ ٣٥٤ .

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٢٠٧ .

(٣) انظر المرتجل: ١٩٤ .

(٤) انظر شرح المفصل: ٢/ ٣.

(٥) البحث: ص ٨٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

في موضع آخر: «وعلى هذا يكون المنادى مبنياً على الضم في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً مقطوعاً عن الإضافة مجرداً عن الوصف في نحو: يامحمد، ويارجل. وفي غير ذلك لابد أن يكون معرباً مرفوعاً»(١). فالباحث هنا يوفق بين رأي البصرين ورأي الكوفيين، على حين كان ذاهباً مذهب الكوفيين فيما سلف. ولا أدري علام أعوّلُ في حوار الباحث أعلى الرأي الأول القائل بأن المنادى المفرد المعرفة مرفوع؟! أم على الرأي الثاني القاضي بالمزج بين مذهبي البصريين والكوفيين؟!. والذي أراه أن المنادى المفرد المعرفة مبني في جميع أحواله. يدل على ذلك ماقدمنا من أنه لو كان مرفوعاً لما سقط منه التنوين من غير موجب، ولأن تابعه يجوز فيه الرفع والنصب. فالنصب على المحل، والرفع على الظاهر، كما قرر النحاة. أما ماذهب إليه الباحث من أن التابع في مثل: يازيد الظريفُ إذا كان منصوباً فهو مفعول به لفعل محذوف، وإذا كان مرفوعاً فهو خبر لمبتدأ محذوف.(٢) فليس حلاً للمشكلة، لأن القول بأن «الظريف» في «يازيد الظريف» لايمتنع في قضايا العقول أن تكون صفة لزيد. فاطّراح هذا الوجه من وجوه الإعراب، أعني إعراب التابع غير جائز، بل أذهب إلى أبعد من هذا فأزعم أن إعراب الظريف صفة لزيد على المحل أو على الظاهر أقوى من إعرابها مفعولاً به أو خبراً لمبتدأ محذوف، لأن من الأصول المقررة عند النحاة عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه(٣). يضاف إلى ذلك أن مختار الباحث هو رأي الأصمعي(٤). ونسي الباحث أن الذي ألجأ الأصمعي إلى هذا الرأي اعتقاده بأن المنادى المفرد المعرفة يشبه المضمر.

(١) البحث: ص ٨٥ .

(٢) البحث ص ٨٧ . وانظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٣٦ .

(٣) شرح الكافية للرضي: ١/ ١١٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٣٦، والبحث: ص ٨٧ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

قال الرضي: «وقال الأصمعي: لايوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لايجوز وصفه. فارتفاع نحو: الظريفُ في قولك: يازد الظريفُ، على تقدير: أنت الظريفُ. وانتصابه على تقدير أعني الظريف»(١). ولما كان الباحث يرى في الشبه الذي أقامه النحاة بين المنادى المفرد المعرفة والظرف افتراضاً قائماً على الظن(٢) فكان حقاً عليه واجباً أن يقول القول ذاته في تشبيه المنادى المفرد المعرفة بالمضمر عند الأصمعي. ولكن الباحث لم يقل شيئاً بل قال غير ذلك. وقوله: «حتى عثرت على كلام للأصمعي يضع الأمور في نصابها، وينفذ إلى الحقيقة من بابها. وهو قوله: لايوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لايجوز وصفه»(٣). وما أحسب أحداً أضر بالباحث قدر ما أضر به الأصمعي في هذه العبارة. بيان ذلك أن الباحث بنى على كلام الأصمعي قراراً خطيراً هو أن المنادى المفرد المعرفة لايوصف قال الباحث: «وكنت منذ زمن بعيد دائم التفكير في موضوع صفة المنادى فلا أجد لها مسوغاً. فالمنادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف. ولكنني كنت أصطدم في كتب النحو بالأمثلة المصنوعة المفترضة التي لم يرد بها نص، ولم ينطق بها سماع، فأحار في هذه الأكداس المكدسة من الأمثلة التي لاتفيد إلا التعقيد، ولا تقود إلا إلى الحيرة، حتى عثرت على كلام للأصمعي يضع الأمور في نصابها، وينفذ إلى الحقيقة من بابها»(٤). ويقول أيضاً: «وقد تتبعت الآيات القرآنية التي ينادى فيها الأعلام من الأنبياء كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وعيسى، وموسى، ويعقوب... إلخ، فلم أجد استعمالاً واحداً منها

(١) شرح الكافية: ١/ ١٣٦ .

(٢) البحث: ص ٨٦ .

(٣) البحث: ص ٨٧ .

(٤) البحث: ص ٨٧ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

جاء فيه المنادى موصوفاً»[١]. فالباحث هنا ينفي أن يكون المنادى المفرد المعرفة موصوفاً، ويجعل ماورد من ذلك وقفاً على الأمثلة المصنوعة المفترضة. وهذا تسرع غير جائز، وظلم للنحاة بيّن .

قال تعالى ﴿اللهم مالك الملك﴾[٢]، وقال: ﴿اللهمَّ فاطرَ السمواتِ﴾[٣]

ويقول الشاعر[٤]:

إنَّ هندُ الجميلةَ الحسناءَ وأيَ مَنْ أتبعت بوعدٍ وفاء

ويروى «المليحة» و «وأيَ مَنْ أضمرت لخلٍّ وفاء»[٥]. وقال شاعر آخر[٦]:

ياحكمُ الوارثُ عن عبد الملك

بنصب الوارثِ ورفعه.

وقال شاعر ثالث[٧]:

فما كعبُ بن مَامةَ وابن سعدى بأجودَ منكَ ياعمرُ الجوادا

ويقول تعالى: ﴿ياأيها المزمّلُ﴾[٨] و ﴿ياأيها المدثّر﴾[٩]. وغيرها كثير. فهذه النماذج ليست مصنوعةً ولا مفترضة، كما يقول الباحث، بل هي من الكلام الذي يحتج به، وتقام عليه القواعد الكلية للسان العربي. أرأيت كيف

(١) البحث: ص ٨٧ .

(٢) ٢٦/ آل عمران .

(٣) ٤٦/ الزمر .

(٤) الانتخاب لكشف الأبيات، المشكلة الإعراب: ص ١٦.

(٥) انظر مغني اللبيب: ص١٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٥٦ .

(٦) مغني اللبيب: ص١٩ .

(٧) مغني اللبيب: ص١٩ .

(٨) المزمل/ ١ .

(٩) المدثر/ ١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أضرّ الأصمعي بالباحث؟ وكيف قاده إلى التناقض. فالباحث– هنا– ينفي أن يكون المنادى موصوفاً ثم لايثبت على ذلك حين يجعل المنادى ضربين: ضَرْباً مبنياً، وهو المقطوع عن التبعية، وضرباً معرباً وهو الموصول بالتابع، ويجعل الضرب الثاني ضرورةً. قال الباحث: «فإذا أردنا أن نحسم الخلاف في موضوع المنادى المفرد وإعرابه بدا لنا أنه قد يكون من المقبول اعتباره مبنياً على الضم على أساس أنه ضرب من الأصوات بشرط أن يكون مستقلاً ومجرداً من الإتباع، وبخاصة الوصف أو البدلية. فإن كان إتباعه ضرورة في نحو: ياأيها الرجل، أو ياهذا الرجل. فمن الأرجح والأقرب إلى المنطق أن نعتبره مرفوعاً لامبنيا على الضم»(١) فالباحث هنا غير مستقر متردد بين البناء والإعراب، متردد بين الإتباع وعدمه، فالمنادى المفرد المعرفة عنده مرفوع ثم يصير مبنياً إن هو قطع عن التبعية، مرفوعاً إن اتصل به التابع. والمنادى المفرد المعرفة عنده لايوصف، ثم يوصف ضرورة كما تقدم في كلامه، ثم يتبع من غير ضرورة مرة ثالثة. يقول الباحث: «وعلى هذا يكون المنادى مبنياً على الضم في حالةٍ واحدة هي أن يكون مفرداً مقطوعاً عن الإضافة مجرداً عن الوصف في نحو: يامحمد، ويارجل. وفي غير ذلك لابد أن يكون مرفوعاً»(٢). ولا أدري علام أُعَوّلُ في حوار الباحث أعلى قوله بأن المنادى المفرد المعرفة لايوصف؟ فإن صح هذا صح أن المنادى مبني وليس مرفوعاً، لأنه مقطوع عن الإتباع. أم على قوله: مبني في حالة معرب في أخرى؟ فإن صح هذا قلنا إن المنادى المقطوع عن التبعية والموصول بها ظاهرة لغوية واحدة لايجوز أن تؤخذ بهذه الطريقة من المعالجة. أم نعول على قوله: إن المنادى المفرد المعرفة لايوصف، وإذا وصف أو أتبع جاز فيه الرفع والنصب،

(١) البحث: ص ٨٤ .

(٢) البحث: ص ٨٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كان النصب بفعل محذوف، وكان الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف .

وقد أسلفت أن هناك وجهاً ثالثاً وهو الإتباع، وهو أقوى من الوجهين اللذين اختارهما الباحث، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة كما تقدم من كلام الرضي. أم أُعَوّلُ على قوله بأن الإتباع ضرورة.(١) ثم يصير قاعدة. وينتقل الباحث إلى مسألة أخرى، وهي نداء النكرة المقصودة، ونداء المثنى والمجموع فيقول: «وكذلك لابد من اعتبار المنادى إذا كان نكرة مقصودة معرباً مرفوعاً»(٢). ولا أدري لماذا عَدَّ الباحث النكرة المقصودة في حالة ندائها معربة مرفوعة مع أنه ملأ الوادي إعلاناً بأن المنادى المفرد المعرفة مبني إذا قطع عن التبعية؟ فهل باين حكم النكرة المقصودة حكم العلم؟ ذلك مالم يفصله الباحث، وذلك مالا نعلمه. ثم ماذا يقول الباحث في الشاهد الذي أورده وهو(٣):

إن رمت تصديق ذاك يا أعور الدّ (م) جّال فالحظهمو ولا تذب

فقد وقعت النكرة المقصودة موصوفة. وعلى مذهب الباحث فهي مُعْربة مرفوعة. فإن وقعت غير موصوفة في مثل يارجلُ فهي مبنية حَمْلاً على ماتقدّم من كلامه. فإذا تحقق لنا هذا ردّ إطلاقه بأنّ المنادى إذا كان نكرةً مقصودة كان معرباً مرفوعاً .

أما المنادى إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً فهو معرب مرفوع، يقول الباحث: «معرباً مرفوعاً. وإذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً في نحو: يامعلمان ويامعلمون»(٤). والذي دفعه إلى إعراب المنادى المثنى أو جمع

(١) البحث: ص ٨٤. وانظر ماسلف ص٧ .

(٢) الباحث: ص ٨٤، ص ٨٥ .

(٣) البحث: ص ٨٧ .

(٤) البحث: ص ٨٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المذكر السالم سببان: الأول «لأنه من غير المعروف أن تكون علامات البناء حروفاً كالألف والواو اللذين هما من علامات الإعراب»(١). والسبب الثاني «لأن الاسم المبني لايتصرف، بل يبقى على حالة واحدة. أما أن يكون مفرداً ومثنّى وجمعاً ويبقى مبنياً فهذا مالا عهد للنحو به»(٢). أما السبب الأول فمردود، لأن النحاة نصوا على أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً يبنى على ماينصب به مالم يضف. قال ابن عقيل: «والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ماكانا ينصبان به– وهو الياء– نحو: لامُسْلمين، ولامُسْلمَين. فَمُسْلمين، وَمُسْلمَين مبنيان لتركبهما مع لا كما بني رجل لتركبه معها»(٣). فهذا ردّ من ابن عقيل على الباحث حين قال «لأنه من غير المعروف أن تكون علامات البناء حروفاً»، إلا إذا اختار الباحث رأي المبرد(٤) القاضي بأن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً فهو معرب. غير أن هذا يحتاج إلى مزيد من تأمل، أي إلى بحث آخر جديد. أما السبب الثاني الذي أورده الباحث علة لإعراب المنادى المثنى وجمع المذكر السالم وهو السبب القائل «بأن الاسم المبني لايتصرف، بل يبقى على حالة واحدة. أما أن يكون مفرداً ومثنى وجمعاً ويبقى مبنياً فهذا مالا عهد للنحو به»(٥) فمردوده أيضاً لأن للنحو به عهداً، فقد ذكر النحاة أن «الّذون» جمع الذي يبنى على الواو رفعاً، وعلى الياء نصباً وجراً. وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: «وبعض العلماء قد اغتر بمجيء الذون في حالة الرفع ومجيء الذين في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة

(١) البحث: ص ٨٥ .

(٢) البحث: ص ٨٥ .

(٣) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٦، وانظر شرح الكافية: ١/ ٢٥٥ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٦، وانظر شرح الكافية: ١/ ٢٥٥ .

(٥) البحث: ص ٨٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء»(١). ويقول الباحث: ونحن نعلم أن اسم الإشارة «هذا مبني فإذا ثني أصبح معرباً بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً،وكذلك الذي والتي، وهما اسمان موصولان»(٢). والذي ذكره الباحث رأي من اثنين، وقد ذكر هذا الرأي الأشموني(٣). أما الرأي الثاني الذي أغفله الباحث فهو أن هذه الصيغ صيغ موضوعة على صورة المثنى وليست بمثنيات حقيقية. قال ابن يعيش: «المعرفة لايصح تثنيتها، لأن حَدَّ المعرفة ما خَصَّ الواحدَ من جنسه، ولم يشع في أمته، وإذا ثني فقد شورك في اسمه وخرج عن أن يكون معرفة، وإذا ثبت أن المعرفة لاتصح تثنيتها مع بقاء تعرفها، فما لايصح تنكيره لاتصح تثنيته. ولما كانت هذه الأسماء مما لايصح اعتقاد التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنما هي صيغ موضوعة للدلالة على التثنية، إلا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الإعراب»(٤).

ويورد الباحث في نهاية بحثه عدة إشكالات على ماقرر النحاة من جهة بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم، ومن جهة جواز رفع تابعه ونصبه في أحوال. ومن هذه الإشكالات عجب الباحث من النحاة حين يقررون أن تابع أيها وأيتها يكون مرفوعاً، ولا يحتمل النصب على المحل، كما نصوا في حالات أخرى. يقول الباحث: إذا كانت أيها مبنية على الضم حقاً فلماذا جاء تاليها مرفوعاً؟ بل لماذا لم يجز في هذا التابع أن يجيء منصوباً على المحل

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٥ الحاشية .

(٢) البحث: ص ٨٥ .

(٣) انظر شرح الأشموني ١/ ٦٧ .

(٤) شرح المفصل: ٣/ ١٤١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كما في غيرها من حالات النداء[١]. قلت: من أنبأ الباحث أن النحاة لم يُجَوِّزوا في تابع أي النصب؟ لقد ذكر ابن هشام في «شذور الذهب» عن المازني إجازة نصبه– أي تابع أي–، وأنه قرئ، «قل يا أيها الكافرين»[٢]. وأقول أيضاً ما مراد الباحث بقوله: «إذا كانت أيها مبنية على الضم حقاً... إلخ»، وماذا ينبغي ان يكون إذا لم يكن تاليها مرفوعاً؟ وورد في شرح الكافية تعضيداً لما ذكرت «التزموا رفع اسم الجنس الواقع صفة لأي وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما في يازيدُ الظريفَ لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء فكأنه باشره حرف النداء»[٣].

أما الإشكال الثاني الذي يورده الباحث فهو إعراب النحاة لسيبويه في مثل: ياسيبويه بأنه منادى مبني على الضم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي. ويرى أن هذا الإعراب مردود، «وأن الصواب أن يقال: علم مبني على الكسر في محل رفع، وأن هذا الإعراب أقرب إلى المنطق»[٤]، ولأنه يرفض «أن يتعاور اسماً واحداً بناءان بناء ثابت وبناء عارض»[٥]. ويبدو أن الباحث نسي ماقرره من قبل من «أن المنادى المفرد المعرفة يكون مبنياً إن هو كان مستقلاً غير متصل بتابع، ويكون مرفوعاً إن اتصل به تابع»[٦]. ومقتضى ماذهب إليه أن يكون سيبيويه في ياسيبويه مبنياً على الضم ويكون مرفوعاً في مثل ياسيبويهِ العاقلُ. على أننا بيّنا فيما سلف مافي هذا كله من الخلل.

(١) البحث: ص ٨٥ .

(٢) شرح شذور الذهب: ٤٥٠ . وانظر ص٣٩، حاشية (١) من رسالة أي المشددة .

(٣) شرح الكافية: ١/ ١٤٣ .

(٤) البحث: ص ٨٥ .

(٥) البحث: ص ٨٥، ٨٦ .

(٦) البحث: ص ٨٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وأما الإشكال الثالث الذي يورده الباحث على قرارات النحاة في باب النداء فهو قولهم: إن المنادى منصوب بفعل محذوف. يقول الباحث «فمن السذاجة المتناهية[١] أن نسلم بهذا القول، ذلك أن النداء إنشاء، وتقدير الفعل خبر»[٢]. وكلام الباحث هذا يوحي بأن النحاة يعدون النداء خبراً لا إنشاء، وهو إيحاء مردود، لأنهم نَصّوا بصريح اللفظ على أن النداء إنشاء. وإصرارهم على حذف فعل النداء وجوباً دال على أن النداء إنشاء، ولأن إظهار الفعل ينقله إلى الخبر، وهو غير جائز، قال ابن الخشّاب: «وحرف النداء نائب عن الفعل، إلا أنه فعل لايصح إظهاره، لأنه لو ظهر لكان خبراً، والنداء ليس بخبر، لأنه أصل من أصول الكلام لايحتمل الصدق ولا الكذب»[٣]. وبَلَغ من تنبه الرضي إلى أن النداء إنشاء وليس بخبر أنه قدر الفعل المحذوف بلفظ الماضي قال: «فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي، أي دعوت، أو ناديت، لأن الأغلب في الإفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي»[٤]. فالنحاة لم يقولوا إنَّ النداء خبر والذي حملهم على تقدير فعل مراعاة نظرية العامل. والذي حملهم على حذف الفعل وجوباً اعتقادهم بأن النداء إنشاء لايصح أن يصير خبراً، وأما قول الباحث في أعقاب بحثه إن «القول بأن المنادى منصوب دائماً بفعل محذوف تقديره أنادي هو خرافة، ليس لها مايؤيدها»[٥] فأقول هناك مايؤيدها على أنها حقيقة واقعة لاخرافة، وهو جواز رفع التابع ونصبه في مثل: يازيد الظريفَ، ويازيدَ الظريفُ. وقال تعالى ﴿ياجبالُ أوبي معه والطيرُ﴾[٦].

(١) أراد الباحث غير المتناهية .

(٢) البحث: ص ٨٦ .

(٣) المرتجل: ص ١٩٢ .

(٤) شرح الكافية: ١/ ١٣٢ .

(٥) البحث: ص ٨٨ .

(٦) سبأ/ ١٠ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فقد قرئ بنصب الطير ورفعه[١] فنصب الظريف حملاً على المحل ورفعه حملاً على الظاهر، ولا يقال: إن النصب في الظريف بفعل محذوف، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، لأنه لايمتنع عقلاً أن تكون «الظريف» صفة لزيد. فإذا لم يمتنع ذلك صارت الصفة وجهاً من وجوه ثلاثة في إعراب الظريف، كما سلف القول في ذلك، بل صارت الصفة أقوى من الوجهين الآخرين، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه كما سبق عن الرضي. وما قيل في «الظريف» يقال في نصب «الطير» ورفعه في الآية. فلا نُكرانَ أن العطف على محل الجبال وجه سائغ من وجوه إعراب الطير ينضاف إلى الوجوه الأخرى[٢] . وهذا كله يعضد العامل ويقويه وينفي عنه الخرافة. ويقول الباحث تعضيداً لما قرره من إسقاط العامل: «ثم إنه من غير الجائز أن نعمل معاني الحروف فنضع مكان (هل) أستفهم، ومكان (ما) أنفي، ومكان (إلا) استثني[٣].

القول بأن «يا» نابت عن الفعل هو رأي من آراء في عامل المنادى، وليس هو الرأي الوحيد. فقد ذهب آخرون إلى أن العامل فعل مقدر بلفظ المضارع أو بلفظ الماضي. وذهب فريق ثالث إلى أن المنادى منصوب بعامل

---

(١) قراءة الرفع هي قراءة الأعرج وأبي عبد الرحمن. والنصب قراءة أبي عمرو. انظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٦٥٧– ٦٥٨ .

(٢) الوجوه الأخرى هي رفع الطير عطفاً على ظهر الجبال، أو عطفاً على المضمر أوِّبي، والنصب عطفاً على محل الجبال، وهو رأي سيبويه، أو أنه منصوب بفعل محذوف تقديره سخرنا كما يرى أبو عمرو بن العلاء، أو أن يكون مفعولاً معه. انظر إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٨. ولما كان رأي سيبويه هو العطف على محل الجبال فكيف يذهب الباحث إلى أن المنادى المفرد المعرفة مرفوع؟. انظر البحث: ص ٨٦ .

(٣) البحث ص ٨٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

معنوي هو القصد[١]. فإن لم يحظ الرأي الأول بالقبول عند الباحث فإن ثمة آراء أخرى. وقديماً أنكر ابن جني أن تكون (إلا) مكان أستثني، و (ما) مكان أنفي. قال ابن جني: «ولهذا كان ماذهب إليه أبو العباس من أن إلا في الاستثناء هي الناصبة لأنها نابت عن «أستثني» و «لاأعني» مردوداً عندنا لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبقي حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول»[٢]. ويمضي الباحث في إنكار العامل فيقول: «ليس من الضروري أن يكون النصب في المنادى بعامل، ذلك أنه ليس من شرط العبارات الانفعالية أن تعرب إعراب الجملة الخبرية. فمن الملاحظ أن العبارات الانفعالية لها نمط خاص بها»[٣]. نقول للباحث: المسألة ليست مسألة عبارات انفعالية أو غير انفعالية بقدر ماهي مسألة راجعة إلى أساس من الأسس التي يقوم الفكر النحوي عليها. وهذا الأساس هو العامل. فإما أن نطرحه جملة في الجمل الانفعالية وغيرها، وإما أن نقرّه. فإن كان الأول فعلينا أن نشمر عن ساعد الجد في تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً غير منتقض ولا مدفوع. وإن كان الثاني قلا ضرورة إلى التجديد الفطير .

وآخر ماأقيده من ملاحظ على بحث الدكتور جميل علوش ماوصف به موازنة النحاة بين المنادى المفرد المعرفة، والظرف بقوله: «إن عقد الموازنة بين النداء والظرف في أن كلا منهما يُنْصب إذا أضيف، ويبنى على الضم إذا قطع عن الإضافة، هو إجراء يعتمد الشبه الظاهري البحت»[٤]. وأنا أعضد الباحث في هذا، لأن هذا الضرب من الموازنة إنما هو محاولة أو محاولات

(١) انظر: ظاهرة النداء: ص ١٤٠ .

(٢) الخصائص: ٢/ ٢٧٦ .

(٣) البحث: ص ٨٦ .

(٤) البحث: ص ٨٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لتعليل بناء المفرد المعرفة، على الضم، على أننا إن طرحنا هذه المسألة جانباً، أعني مسألة الموازنة الشكلية فإن ثمة حقيقة باقية هي أن المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم. وهذه الحقيقة لاتزال محتاجة إلى تفسير، وإلى حلول لمعضلاتها. وبقي شيء أرى من الواجب التعريج عليه، وهو أن الباحث حين أنكر الموازنة الشكلية عند النحاة بين المنادى المفرد المعرفة والظرف، وقع فيها في موضع آخر. يقول الباحث: «والمنادى إذا أريد له أن يكون مبنياً يشترط فيه ألا يوصف، فإذا وصف طال أمد الكلام. ومن المعروف أن الكلام إذا طال أمده في النداء انتصب، كما في حالة المنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة»(١). ويقول في موضع آخر: «فالمنادى يكون مبنياً في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً غير مضاف ولا موصوف، فإذا مطل بالإضافة أو الوصف زال بناؤه وأصبح معرباً»(٢). والتعليل بالطول الذي أورده الباحث هو مايورده النحاة في كتبهم، قال سيبويه: «وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يارجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك»(٣). وهذا التعليل مردود، لأن الطول واحد في: يارجلاً إذا أردت به غير معين، ويارجل إذا أردت به معيناً.

والطول في ياأيها الرجل أبْينُ منه في ياعبد الله. يضاف إلى ذلك أن سيبويه أقام موازنة بين المنادى المنصوب والظرف المضاف مثل: قبلك وبعدك. وعندما يكون المنادى مبنياً على الضم يقيم الموازنة بين المنادى والظرف المنقطع عن الإضافة. وهي موازنة ذهنية لتعليل البناء على الضم

(١) البحث: ص ٨٤ .

(٢) البحث: ص ٨٤ .

(٣) الكتاب: ١/ ٣٥٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

وتعليل النصب. فإذا كان الباحث ينكر موازنة النحاة بين المنادى المبني على الضم، والظرف المنقطع. فكيف أطاق أن يقبل علة الطول التي انبنت عليها الموازنة بين المنادى المنصوب والظرف المضاف؟.

هذا ما وقفت عليه من مَلاحِظ فإن كنتُ أصبت فبفضلِ الله وتوفيقه، وإن كنت أخطأت فحسبي أني توخيت الحقَّ. والحمد لله أولاً وآخراً .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

مسرد المصادر والمراجع

١– القرآن الكريم كتاب الله الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٢– إعراب القرآن: تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد. مطبعة العاني بغداد. ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م .

٣– الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: تأليف علي بن عدلان الموصلي. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ .

٤– الإنصاف في مسائل الخلاف: تأليف أبي البركات الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١م .

٥– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى. ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م .

٦– الخصائص: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥م .

٧– رسالة أي المشددة: تأليف الشيخ عثمان النجدي الحنبلي. تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز . دار الفيحاء، دارعمار/ عمان. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

٨– شرح ألفية ابن مالك: تأليف الأشموني. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥م . دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان .

٩– شرح ألفية ابن مالك: تأليف ابن عقيل. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . بلا تاريخ .

١٠– شروح شذور الذهب: تأليف ابن هشام الأنصاري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م المكتبة التجارية الكبرى .

١١– شرح الكافية: تأليف الرضي الاستراباذي. دار الكتب العلمية. بيروت– لبنان .

١٢– شرح المفصل: تأليف ابن يعيش عنيت بطبعه إدارة المطبعة المنيرية .

١٣– ظاهرة النداء في العربية: رسالة ماجستير. إعداد سلوى فرفورة. إشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ١٩٨٥– ١٩٨٦ م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١٤– الكتاب: تأليف أبي بشر عمرو المعروف بسيبويه. الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت– لبنان .

١٥– المرتجل: تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب. تحقيق الأستاذ علي حيدر، دمشق ١٣٩١هـ – ١٩٧٢م .

١٦– مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء: تأليف الدكتور جميل علوش. المجلة الثقافية. العدد (٢١) سنة ١٩٩٠م .

١٧– المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: تأليف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، دار ومطابع الشعب .

١٨– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني .

١٩– المقتضب: تأليف أبي العباس المبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ .

٢٠– مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: تأليف الأستاذ أمين الخولي. دار المعرفة. الطبعة الأولى، سنة ١٩٦١ م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net